موقف أبي السعود العمادى (ت ٩٨٢هـ)
من الإحتجاج بالقراءآت القرآنية والحديث النبوي الشريف في تفسيره

الباحثة/ هويدا محمد محمد فريد محمد بربر

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد خليفة محمود

رئيس قسم النحو والصرف بكلية دار العلوم

جامعة المنيا

المقدمة

لقد أجتهد النحاة في إستقراء كلام العرب، متبعين في ذلك منهجية علمية يتقوم بها الهدف المنشود، من ضبط اللغة الفصيحة وتقعيدها، ومن ثم دفع عادية اللحن، وقد فشا على ألسنة الخاصة بله العامة وكان أبرز وكدهم في ضبط قوانين السماع، سعياً إلى تحري اللغة صافية من مظانها، فلم يحتج النحاة إلا بكلام من يوثق بفصاحته قبل تغير اللغات وفساد الألسنة[١]، وتحاموا القبائل التي أختلطت بغير العرب، أو جاورت أمماً من غير العرب، حرصاً على نقاء الألسنة من الإختلاط والفساد، فقامت بصائرهم على تحديد الرقعة الجغرافية للقبائل المحتج بكلامها[٢].

وكذلك أعتدوا بالرقعة الزمنية في أصول السماع، فقبلوا الإحتجاج بأقوال العرب حتى منتصف القرن الثاني، وأحتجوا بلغات أهل البادية، واستمروا في تدوينها حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري[٣] وجعلوا الشعراء في طبقات أربع طبقة الجاهلين الذين لم يدركوا الإسلام، وطبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وطبقة المتقدمين أو الإسلاميين الذين كانوا في صدر الإسلام، وطبقة المولدين أو

---

[١] ينظر: ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) فيض نشر الإنشراح، ط١، (تحقيق: محمود يوسف فجال)، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٠م، ج١، ص٤١٤.

[٢] ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، الإقتراح، ط١، (ضبطه: أحمد سليم الحمصي، محمد أحمد قاسم)، جرس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٨م، ص٤٤.

[٣] الأفغاني، سعيد. في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٩– ٢٠.

المحدثين[١]، وهم من بعدهم[٢] ونقل عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) الإجماع على الإستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين، وصحح الإستشهاد بشعر الثالثة، وعدم الإستشهاد بشعر الرابعة[٣].

أما كتاب الله عز وجل، فهو النص المقدس الذي أجمع الناس على الإحتجاج به، سواء أكان متواتراً أم حاداً أم شاذاً[٤] في حين أختلف العلماء في الإحتجاج بالحديث النبوي في هذا الميدان، وبينهم تجاول وطراد في هذه المسألة، وسأتي الكلام عليها في مكانها.

وتشتمل الدراسة على الإحتجاج بالقراءات، والحديث النبوي بقصد تجلية منهج أبي السعود في الإحتجاج، وتوضيح موقفه من الأنظار الأصولية السابقة.

---

[١] المولدون والمحدثون، كلاهما بمعنى، وبعضهم يفرق بينهما، فيجعل (المولدون) من بعد الإسلاميين كبشار بن برد، و(المحدثون) من بعدهم كأبي تمام. ينظر: ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الإنشراح، ج١، ٦١١.

[٢] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص ٥– ٦.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص٦.

[٤] ينظر التفصيل في: السيوطي، الإقتراح، ص ٣٦.

(أ) الإحتجاج بالقراءات القرآنية

الفرق بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

يقول صاحب مناهل العرفان فى علوك القرآن: "القرآن الكريم: كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبى ختم به الأنبياء، بدين عام خالد ختم به الأديان"[١]، ويفرق الزركشى بينه وبين القراءات بقوله: "واعلم أن القرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحى المنزل على محمد ()؛ للبيان والإعجاز، والقراءات: هى اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[٢].

أنواع القراءات وشروط القراءة الصحيحة:

قال الإمام جلال الدين السيوطى: "القراءات أنواع: الأول: المتواتر، وهو ما نقله جَمْعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك، الثانى: المشهور، وهو ما صحَّ سنده ولم يبلُغْ درجة التَّواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به... والثالث: الآحاد، وهو ما صحَّ سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به، ...، والرابع: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده، والخامس: الموضوع، كقراءات الخُزَاعى، وظهر لى سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج، وهو ما زيد فى القراءات على وجه التفسير"[٣].

أما شروط القراءة الصحيحة، فيشير إليها الإمام ابن الجزرى فى قوله: "كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها، فهى القراءة الصحيحة، التى لا يجوز ردها، ولا يحِلُّ إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه

---

[١] الاقتراح فى علم أصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطى (ت: ٩١١هـ)، ص ٧٤.

[٢] مناهل العرفان فى علوم القرآن: للزرقانى: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى (ت: ١٣٦٧هـ)، حققه فؤاز أحمد زمرلى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص ١٢.

[٣] البرهان فى علوم القرآن: للزركشى: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: أبى الفضل الدمياطى، دار الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ج١، ص ٢٢٣.

الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هم الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[١].

موقف أبي السعود من القراءات القرآنية:

يذكر أبو السعود في تفسيره القراءات بنوعيها الصحيحة والشاذة، ويحاكم هذه القراءات في كثير من المواضع في تفسيره، ويحكم على بعضها باللحن والخطأ، ويتكئ في أحكامه على القياس في العربية من جهة، أو على المعنى الأنسب بمقام التنزيل بحسب إجتهاده، وهو بهذا يصدر عن موقف من القراءة، يجيز فيه تلحين القراءة وردها بعرضها على معايير خارجة عن مجرد ثبوتها أو صحة سندها، ونقده لا قتصر على القراءات الشاذة، بل ينتقد القراءات السبعية المروية عن الأئمة القراء، وهو في أغلب أحكامه، لا يعلل، وقليلاً ما يبين وجه الحكم الذي أصدره وإليك الأمثلة.

أمثلة على نقد القراءات السبعة:

الأول: قال أبو السعود في قوله تعالى: **{وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا}**[٢] وقرئ أرنا قياساً على فخذ وقرئ أرنا قياساً على فخذ في فخذ، وفيه إجحاف لأن الكسرة المنقولة من الهمزة الساقطة.

دليل عليها[٣] يعني أن الأصل (أ ر ء) فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، ففي إقرارها دلالة على المحذوف[٤] وقد حسن العلماء التسكين في هذا الموضع قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فإن قال قائل: فهلا لم تسكن (أرنا) لأن

---

[١] النشر فى القراءات العشر: لابن الجزرى: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى (ت: ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: الأستاذ/ على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج١، ص ٩.

[٢] سورة البقرة: آية (١٢٨).

[٣] إرشاد العقل السليم، ج١، ص ١٦١. وهذه قراءة ابن كثير ويعقوب، ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، ط ٣، (تحقيق: شوقي ضيف)، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ص ١٧٠. وابن أبي مريم، نصر بن علي (ت ٥٦٥هـ). الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط ١، (تحقيق: عمر حمدان الكبيسي)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٩٩٣م، ج١، ص ٣٠١.

[٤] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٦٢٣. وقال ابن زنجلة في حجة من قرأ بالتسكين: وحجته أن الراء في الأصل ساكنة، وأصلها (أرئينا) على وزن (أكرمنا) فحذفت الياء للجزم، ثم تركت الهمزة كما تركت في يرى وترى، وبقيت الياء محذوفة كما كانت، والأجود أن تقول: نقلنا حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفنا لكثرة الحركات". ينظر: حجة القراءات، ط ٥، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م، ص١١٤. ورد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) هذه القراءة وقال: إنها قد استرذلت. ينظر: الكشاف، ط١ (أغتني به: خليل مأمون شيحا)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٩٧.

الراء متحركة بحركة الهمزة، فإذا حذفها لم تدل على الهمزة، كما تدل إذا أثبتها عليها قيل: ليس هذا بشئ، ألا ترى أن الناس أدغموا {**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**}[١] فذهاب الحركة في (أرنا) في التخفيف، ليس بدون ذهابها في الإدغام"[٢].

الثاني: قال أبو السعود في قوله: { **قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا**}[٣].

وقرئ هل عسيتم بكسر السين، وهى ضعيفة[٤]، ولم يظهر أبو السعود وجه الضعف في هذه القراءة المتواترة، وقد خرجها العلماء من قبل على لغات العرب فالعرب تقول: عسيت أن أفعل، وعسيت[٥].

الثالث: قال أبو السعود في قوله تعالى: { **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ** }[٦] والوجه في قراءته إخلاص الياء، وعن ابن عامر: أنه همزة تشبيهاً له بصحائف ومدائن"[٧] ورد أبو حيان الأندلسي نقد هذه القراءة، فقال إن القياس (معايش) لأن الياء في المفرد هى أصل، لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة نحو صحائف في صحيفة ولكن الثقات رووا (معائش) بالهمز، فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في منائر وفي مصائب، وكان القياس: مناور، ومصاوب ثم نعي على نحاة البصرة تخطئة هذه القراءة وقال: لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة وقد نقل الفراء عن العرب الهمز في مثل هذه الموضع وشبهه[٨].

وهذا يعني أن أبا السعود لم ينهج نهج أبي حيان، فأخضع القراءة للقياس، وجعلها محل نقد بضابط القياس.

---

[١] سورة الكهف: آية (٣٨). وأصل (لكنا): لكن أنا. فطرحت حركة الهمزة على النون الساكنة ثم حذفت، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية، فبقى: لكنا. ينظر: ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج٢، ص ٧٨٢.

[٢] الحجة في علل القراءات السبع، ط ٣، (تحقيق: على النجدي، عبد الفتاح إسماعيل)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٩٦.

[٣] سورة البقرة: آية (٢٤٦).

[٤] التفسير، ج١، ص ٢٣٩. وكسر السين قراءة نافع وحده كما في كتاب السبعة، ص ١٨٦.

[٥] ينظر: الفارسي، الحجة، ج٢، ص ٢٦٢، وابن زنجلة، الحجة، ص ١٣٩.

[٦] سورة الأعراف: آية (١٠).

[٧] التفسير، ج٣، ص ٢١٤، وذكر ابن مجاهد هذه القراءة في السبعة وقال: وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة، ونقل أنها غلط، ينظر: السبعة، ص ٢٧٨. وقد أختلف في هذه القراءة، فعدها ابن خالويه شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، (عني بنشره: ج- برجشتراسر)، دار الهجرة، د. ت، ص ٤٢، وإنما صح المثال بهذه القراءة لأنها معدودة في القراءات السبعة.

[٨] ينظر: البحر المحيط، ج٥، ص ١٥، وينظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٣٧٣.

الرابع : قال أبو السعود في قوله تعالى { **فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ** }[١] "وقرئ أئمة بتحقيق الهمزتين على الأصل، والأفصح إخراج الثانية بين بين، وأما التصريح بالياء فلحن ظاهر عند الفراء[٢] نقل أبو السعود تلحين هذه القراءة، وهذا تضعيف للقراءة، لأنه سكون في معرض بيان، وأما قراءة تحقيق الهمزتين التي جعلها أقل فصاحة، فهى أيضاً متواترة[٣]، ولكنها لم تكن مقبولة عند البصريين[٤]، فهبط هذا بمستوى فصاحتها عند أبي السعود.

أمثلة على نقد قراءات السبعة:

الأول: قال أبو السعود في قوله تعالى: **{وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ}**[٥] وقرئ المعدرون، بتشديد العين والذال، من تعذر، بمعنى أعتذر، وهو لحن، إذ التاء لا تدغم في العين إدغامها في الطاء والزاء في: المطوعين، وأزكي، وأصدق"[٦].

رد أبو السعود هذه القراءة بحكم الصناعة، فالتاء لا تدغم في العين لبعد المخرج[٧].

الثاني: قال أبو السعود في قوله تعالى: **{وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ}**[٨] أضطره قرئ بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة، وأطره، بإدغام الضاد في الطاب، وهى لغة مرذولة، فإن حروف (ضم شفر) يدغم فيها ما يجاورها بلا عكس[٩].

---

[١] سورة التوبة: آية (١٢).

[٢] التفسير، ج٤، ص٤٧– ٤٨. وهذا الذي نسبه إلى الفراء لم أجده في كتاب المعاني، وقراءة الياء في أئمة هى قراءة رأس البصرة في النحو أبي عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ المدينة نافع، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص ٣١٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٣٨٠. ورد الزمخشري هذه القراءة في الكشاف، ص ٤٢٥، وقال: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف" وقد تعقبه أبو حيان وعجدب من تلحين قراءة هؤلاء الأئمة. ينظر: البحر المحيط، ج٥ ، ص ٣٨٠.

[٣] وهى قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، ص ٣١٢.

[٤] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ٤٢٥.

[٥] سورة التوبة: آية (٩٠).

[٦] التفسير، ج٤، ص ٩٢.

[٧] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٤٨١.

[٨] سورة البقرة: آية (١٢٦).

[٩] التفسير، ج١، ص ١٥٩، وينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ٩٦.

وهذه اللغة التي عدها أبو السعود مرذولة، منقولة عن العرب، جارية على ألسنتهم، وقد نقل عنهم (مطجع) في (مضطجع)، وإن كان الثاني أكثر في لغتهم[١]، وأما قوله: إن حروف (ضم شفر) لا تدغم فيما يجاورها، فليس على إطلاقه، بل هو محل خلاف، وقد ثبت إدغام بعض هذه الحروف فيما يجاورها[٢].

الثالث: قال أبو السعود في قوله تعالى: **{وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ}**[٣].

وقرئ بضم تاء الملائكة إتباعاً لضم الجيم في قوله تعالى (اسجدوا لآدم)، كما قرئ بكسر الدال في قوله تعالى (الحمد لله) إتباعاً لكسر اللام، وهى لغة ضعيفة"[٤].

ووجهها عند العلماء تقدير الوقف على التاء، ثم حذف الهمزة لأنها لقيت بعد الوقت عليها، وجعلت التاء تبعاً لضمة الجيم، والسين بينهما ساكنة، وذلك حاجز غير حصين[٥]، وقال أبو حيان الأندلسي: "وقيل ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها"[٦].

الرابع: قال أبو السعود في قوله تعالى: **{وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا }**[٧].

"وقرئ بكسر الفاء، بإلقاء حركة همزة الوصل عليها، وهو ضعيف جداً[١] قال أبو حيان: وليس عندي كسراً محضاً، بل هو من باب الإمالة المحضة، لتوهم وجود كسرة همزة الوصل، كما أمالوا الفاء في (فإذا) لوجود كسرة (إذا)[٢]".

---

[١] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٦١٧.

[٢] قال أبو حيان متعقباً الزمخشري في قوله: لا تدغم فيما يجاورها: وقد أدغمت الضاد في الذال في قوله تعالى: { الْأَرْضَ ذَلُولًا} (سورة الملك: آية ١٥)، وهو ضعيف، وأدغمت الضاد في الشين في قوله تعالى: {لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ} (سورة النور: آية ٦٢)، والشين أدغمت في السين، كما روي عن أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: {إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا} (سورة الإسراء: آية ٤٢)، والفاء أدغمت في الباء في قراءة الكسائي: {إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ } (سورة سبأ: آية ٩).. فلا يتوهم من قول الزمخشري: لا تدغم فيما يجاورها، أنه لا يجوز ذلك بإجماع من النحويين، أنظر لذلك: البحر المحيط، ج١، ص ٦١٨.

[٣] سورة البقرة: آية (٣٤).

[٤] التفسير، ج١، ص ٨٧. وينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (تحقيق: على النجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ج١، ص ٧٢.

[٥] ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، إعراب القراءات الشواذ، ط١، (تحقيق: عبد الحميد السيد)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج١، ص ٧٥.

[٦] البحر المحيط، ج١، ص ٢٤٦.

[٧] سورة المائدة: آية (٢).

الخامس: يحكم أبو السعود على القراءة بالشذوذ في قوله تعالى: {**إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ**}[٣].

يقول وقرئ شاذاً (مثلهم) بالفتح لإضافته إلى غير متمكن، كما في قوله تعالى: {**مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**}[٤]، وقيل منصوب على الظرفية، أي: في مثل حالهم"[٥]، فهو مبني على الفتح لكونه مبهماً مضافاً إلى مبنى، وهذا تخريج البصريين، أم الكوفيون، فيجيزون في (مثل) أن ينتصب محلاً وهو الظرف، فجائز عندهم: زيد مثلك أي: في مثل حالك ، فإنتصاب (مثلهم) عندهم على المحل، وهو الظرف[٦].

السادس: يحكم أبو السعود على القراءة بالشذوذ في قوله تعالى {**وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ**}[٧] يقول في (يذرهم): "وقد بروي الجزم بالنون عن نافع[٨] وأبي عمرو، في الشواذ[٩] وخرجوا الجزم في هذه القراءة على كراهة توالي الحركات، أو على العطف على محل (فلا هادي له) فإنه في موضع جزم"[١٠].

وبهذا يتجلي موقف أبي السعود من القراءات، فهو ينتقد القراءة ويردها ويحكم بشذوذها إذا خالفت قانون العربية، وهذا شأنه مع بعض القراءات المتواترة لا الشاذة وحدها.

---

(١) التفسير، ج٣، ص ٥٤. وينظر تعليل هذه القراءة في العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج١، ص ٢١٦.

(٢) البحر المحيط، ج٤، ص ١٦٨. قال ابن جني في المحتسب، ج١، ص ٢٠٥: "وهذه القراءة ظاهرة الإشكال، وذلك أنه لا داعي إلى إمالة فتحة هذه الفاء، كما أميلت فتحة الراء الأولى من الضرر، لكسرة الثانية.

(٣) سورة النساء: آية (١٤٠).

(٤) سورة الذاريات: آية (٢٣).

(٥) التفسير، ج٢، ص ٢٤٥.

(٦) ينظر لذلك: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج١، ص ٢١٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٠٤.

(٧) سورة الأعراف: آية (١٨٦).

(٨) نافع المدني، ابن عبد الرحمن، أبو رويم، ويقال: أبو نعيم الليثي، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، كان أسود اللون، صبيح الوجه، حسن الخلق، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة ومنهم الأعرج، عبد الرحمن بن هرمز، وقرأ على سبعين من التابعين، وروى القراءة عنه خلق منهم مالك بن أنس، انتهت إليه رياسة القراءة في المدينة، وكان مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة. توفي سنة (١٦٩هـ). ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص٥٣، وابن الجزري، محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ). غاية النهاية، ط٣، (عنى بنشره: ج- برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص ٣٣٠.

(٩) التفسير، ج٣، ص ٣٠٠.

(١٠) ينظر لذلك: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج١، ص ٢٩٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٢٣٧.

منهجه في الإحتجاج بالقراءات القرآنية:

يقوم منهج أبي السعود في الإحتجاج بقراءات القرآن على مجموعة من النقاط، سأذكرها ثم أمثل عليها بما يوضحها ويؤسس لها:

١- يرجح وجهاً إعرابياً للقراءة المتواترة بالقراءة الشاذة[١].

قال أبو السعود في قوله تعالى: {**وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**}[٢] وتكتموا. مجزوم داخل تحت حكم النهي في قوله تعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ}، أو منصوب بإضمار أن، على أن الواو للجمع، أي: لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانه، ثم رجح الوجه الثاني بقراءة ابن مسعود وتكتمون أي وأنتم تكتمون، بمعنى كاتمين، وفيه إشعار بأن استقباح اللبس لما يصحبه من كثمان الحق[٣].

وقوله أبي السعود وفيه إشعار ... إلخ، يقتضى الحكم بتميز الفعلين، أعني: تلبسوا وتكتموا، ليصح التنبيه على الجمع بينهما، على ما حققه الزمخشري[٤]، وعليه فيرد على ترجيح أبي السعود النصب على الجزم، أن النهي يكون منسحباً على الجمع بين الفعلين، أي: لا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وبين كتمانه، ويدل بالمفهوم على جواز الإلتباس بواحد منهما، وهو ممتنع، لذلك رجح بعض العلماء الجزم على النصب[٥].

٢- يذكر وجوه تخريج القراءة المتواترة، ويعضدها بالقراءات الشواذ:

قال أبو السعود في قوله تعالى: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**}[٦].

يضركم مجزوم على أنه جواب الأمر، أو نهى مؤكد له، وإنما ضمت الراء إتباعاً لضمة الضاد المنقولة إليها من الراء المدغمة، إذا الأصل لا يضرركم، ويؤيده

---

[١] استفدت بعض هذه التقسيمات المنهجية مما ذكره محمد لطفي دحلان في رسالته: أثر النحو في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، ص ٦٧.

[٢] سورة البقرة: آية (٤٢).

[٣] ينظر: تفسير أبي السعود، ج١، ص ٩٦. وقراءة (تكتمون) شاذة، والوجه فيها أنه جعل الواو للحال، وحذف المبتدأ، تقديره: وأنتم تكتمون الحق، ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج١، ص ٨١.

[٤] الكشاف، ص ٧٤.

[٥] ينظر لذلك: أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٢٩٠. وللتوسع في الأمثلة ينظر: تفسير أبي السعود، ج١، ص ١٠٧، ص ١١٥، ج٢، ص ٧٥، ص ١٣٩.

[٦] سورة المائدة: آية (١٠٥).

القراءة بفتح الراء، وقراءة من قرأ (لا يضركم) بكسر الضاد ضمها، من ضاره يضيره[١]، وإما مرفوع على أنه كلام مستأنف في موقع التعليل لما قبله، ويعضده قراءة لا يضيركم[٢].

٣- الإستدلال بالقراءة على وجه نحوي:

قال أبو السعود في قوله تعالى: {**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**}[٣] حصرت "حال بإضمار قد، بدليل أنه قرئ: حصرة صدورهم، وحصرات صدورهم، وحاصرات صدورهم[٤]، وقد ذكر العلماء وجوهاً أخرى في إعراب هذه الآية[٥].

مثال ثان: قال أبو السعود في قوله تعالى: {**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا**}[٦]: وأن محذوفة من (سبقوا، وهى مع ما في حيزها سادة مسد المفعولين، والتقدير: لا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، ويعضده قراءة من قرأ (أنهم سبقوا) [٧] أنتهى. وقد ذكر العلماء من وجوه تخريج هذه الآية: أن (الذين كفروا) فاعل، (وسبقوا) المفعول الثاني، والمفعول الأول محذوف تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا، أو إياهم سبقوا[٨].

٤- يرجح أبو السعود بين القراءات معتمداً على المعنى من جهة، أو على قاعدة صناعية من جهة أخرى، وربما رجح المعنى على القاعدة الصناعية في بعض تطبيقاته، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

---

[١] الضم قراءة الحسن البصري، والكسر قراءة إبراهيم النخعي، ويضيركم قراءة أبي حيوة ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص ٣١٣، وابن جني، المحتسب، ج١، ص ٢٢٠، وقال ابن جني: والجزم يجعله جواب الأمر، أجود.

[٢] التفسير، ج٣، ص ٨٧- ٨٨.

[٣] سورة النساء: آية (٩٠).

[٤] التفسير، ج٢، ص ٢١٤، وهذه قراءات شاذة، حصرة، قراءة الحسن البصري، وحصرات، قراءة الضحاك وحاصرات: قراءة جناح بن حبيش. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ٢٨.

[٥] ينظر لذلك: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ٣٧٩، وإعراب القراءات الشواذ، ج١، ص ٢٠٢، وأبو حيان، البحر المحيط ، ج٤، ص ١٤- ١٥.

[٦] سورة الأنفال: آية (٥٩).

[٧] التفسير، ج٤، ص ٣١. و(أنهم سبقوا) من حرف ابن مسعود. وقد ضعف الزجاج قراءة (يحسبن) بالياء مع تواترها، ينظر لذلك: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٣١٢.

[٨] ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج٢، ص ٥٨١.

قال تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}[١]، قال أبو السعود: وقرئ (ترجعون) على البناء للفاعل من الرجوع والأول أدلخل في التهويل[٢].

وقال تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ}[٣]، قال أبوالسعود: وقرئ: ولا تحسبن، بالتاء[٤]، والخطاب لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو الأنسب بمقام التسلية، أو لكل من يتأتي منه الحسبان، قصادا إلى إشاعة فظاعة حالهم"[٥]، وهو هنا يرجح معتمداً على المعنى[٦]، وقد يرجح معتمداً على القواعد الصناعية، ومن ذلك ترجيحه قراءة {بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ}[٧] بفتح النون، على القراءة بكسرها[٨]، وذلك أنه لما كثر إستعمال (من) مع لام المعرفة، هربوا من توالي الكسرتين إلى الفتح[٩].

وقد يوازن أو السعود بين المعنى والقاعدة الصناعية، ويرجح جانب المعنى في إحدى القراءتين. ومثاله قوله تعالى: {وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا}[١٠]، نقل أبو السعود قراءة الرفع في (قولهم) على أنه الاسم، والخبر أن وما في حيزها، وقال: وهذا أقعد بحسب المعنى ثم قال: وإنما أختار الجمهور ما أختاره لقاعدة صناعية، هى أنه إذا أجتمع معرفتان، فالأعراف أحق بالأسمية[١١]، وتفصيل هذا. أن (أن) وصلتها تتنزل منزلة الضمير، والمضاف إلى الضمير يتنزل منزلة العلم، فهو أعرض من (قولهم) فأستحق الأسمية في الصناعة، وأما كون قراءة (قولهم) بالرفع أظهر في المعنى، فلأن

---

[١] سورة البقرة: آية (٢٨١).

[٢] التفسير، ج١، ص ٢٦٨.

[٣] سورة آل عمران: آية (١٧٨).

[٤] قراءة حمزة، ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص ٢٢٠.

[٥] التفسير، ج٢، ص ١١٧.

[٦] ينظرلمزيد من الأمثلة: أبو السعود، التفسير، ج١، ص ١٩٣، ج٣، ص ٩١.

[٧] سورة التوبة: آية (١).

[٨] قال أبو السعود في تفسيره، ج٤، ص ٤٠: وقرئ من الله، بكسر النون، على أن الأصل في تحريك الساكن الكسر، ولكن الوجه هو الفتح في لام التعريف خاصة، لكثرة الوقوع، وقل أبو عمرو بن العلاء: أن الكسر قراءة أهل نجران، ينظر: ابن جني، المحتسب، ج١، ص ٢٨٣.

[٩] ابن جني، المحتسب، ج١، ص ٢٨٣. وينظر مثال ترجيح القراءة بالقواعد الصناعية في تفسير أبو السعود، ج١، ص ١٣.

[١٠] سورة آل عمران: آية (١٤٧).

[١١] التفسير، ج٢، ص ٩٦– ٩٧، وفيه أن الرفع قراءة ابن كثير وعاصم في رواية عنهما.

(أن) وصلتها أكثر إفادة للسامع، وأظهر دلالة على الحدث، وأوفر إشتمالاً على النسب، فهى مصب الفائدة، وموقع البيان في الجملة الخيرية، فكانت أزهر في الخيرية[١].

٥- وقد يسكت أبو السعود على قراءة ضعفها العلماء:

ومثالها قوله تعالى: {**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**}[٢]، قال أبو السعود: وقرئ (زين) على البناء للمفعول، الذي هو القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء بإضافة القتل إليه، مفصولاً بينهما بمفعوله[٣]، سكت أبو السعود عن هذه القراءة، ولم يعلق عليها مضعفاً، وقد ضعفها بعض العلماء ومنهم أبو علي الفارسي[٤]، والزمخشري[٥]، والبيضاوي[٦] وغيرهم[٧].

(ب) الإحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوى الشريف هو المصدر الثانى من مصادر السماع، فما موقف النحاة من الاحتجاج به؟ ثم ما موقف أبى السعود فى كتابه إرشاد العقل السايم من الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف (هل هو من المجيزين أو المتوسطين أو المانعين)؟ هل كان لأبى السعود منهجه الواضح فى الاحتجاج بالحديث النبوى الشريف؟ وما ملامح هذا المنهج؟

---

[١] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص ٣٧٣، وأبو السعود، التفسير، ج٢، ص ٩٦– ٩٧. وينظر مثال آخر في تفسير أبي السعود، ج٣، ص ٢٤٦.

[٢] سورة الأنعام: آية (١٣٧).

[٣] التفسير، ج٣، ص ١٨٩. وهذه قراءة ابن عامر، وحجته قول الشاعر: **فزججتها متمكناً زج – القلوص – أبي مزادة** أراد: زج أبي مزاده القلوص. وأهل الكوفة يجوزون بين المضاف والمضاف إليه. ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٧٣.

[٤] ينظر: الحجة، ج٣، ص ٢٣٥. قال عن هذه القراءة: وهذا قبيح قليل في الإستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها، كما في أولى".

[٥] قال الزمخشري عن هذا الوجه من القراءة: لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. ينظر: الكشاف، ص ٣٤٨.

[٦] البيضاوي، عبدالله بن عمر (ت٦٩١هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١ (إعداد: محمد المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م، ج٢، ص ١٨٤.

[٧] قال ابن أبي مريم في الكتاب الموضح، ج٦، ص ٥٠٦، عن هذا الوجه: وهو قبيح قليل في الإستعمال. والأمثلة على سكوت أبي السعود عن القرارات المنتقدة كثيرة في تفسيره ينظر مثلا: ج١، ص ١٨، ص ٦١، ج٢، ص ٨٥، ص ٢٤٠.

الحديث النبوى الشريف والفرق بينه وبين الخبر والأثر:

يقول الخيرآبادى: "الحديث لغة الكلام وجمعه أحاديث، وإصطلاحاً: ما أضيف إلى النبى () من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، سواء ما كان قبل البعثة أو بعدها"(١).

أما الخبر فهو: "لغة النبأ، وإصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال: ١- ما هو مرادف للحديث أى تعريفهما واحد، ٢- مغاير للحديث؛ فالحديث ما جاء عن النبى ()، والخبر ما جاء عن غيره...، ٣- أعمُّ من الحديث أى أن الحديث خاصٌ بما جاء عن الرسول ()، والخبر ما جاء عن الرسول () وعن غيره، فبينهما عموم وخصوص مطلق أى: كل حديث خبر، وليس كل خبر حديثاً"(٢).

أما الأثر فهو: "لغة الخبر والعلامة..، وإصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال: ١- أنه مرادف للحديث...، ٢- أنه مغاير للحديث؛ فالأثر هو أقوال غير النبى () من الصحابة والتابعين وأفعالهم وتقريراتهم وصفاتهم، والحديث هو أقوال النبى () وأفعاله وتقريراته وصفاته...، ٣- الأثر أعمُّ من الحديث؛ فالحديث خاصٌ بالنبى ()، والأثر يشمل ما جاء عن النبى ()، وعن غيره من الصحابة والتابعين، وعلى ذلك كل حديث أثر وليس العكس"(٣).

موقف أبي السعود من الإحتجاج بالحديث في النحو:

أبو السعود مقل جداً من ذكر الأحاديث النبوية في مجال اللغة والنحو، في حيث يكثر من ذكرها في مجال الشرعيات والأخبار والأحاديث التي وقفت عليها، والتي تخص الدراسة، تدور على إثبات معنى لغوي، أو قضية صرفية أو نحوية، وإليك تفصيلها:

١- في معنى لغوي:

تكلم أبو السعود على معنى (الريب) وقال: والريب في الأصل مصدر (رابني)، إذا حصل فيك الريبة، وحقيقتها قلق النفس واضطرابها، ثم ذكر استعمالاً آخر

(١) معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه: للخيرآبادى: الدكتور/ محمد أبو الليث الخيرآبادى، دار النفائس، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٥٤.

(٢) نفسه، ص ٦١.

(٣) نفسه، ص ١٤.

لهذه الكلمة، واستشهد عليه بحديث منتشر فقال: ثم إستعمل في معنى الشك مطلقاً، أو مع تهمة، لأنه يقلق النفس، وفي الحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك[١].

ومنها كلامه على معنى (القرء)، قال: والمراد به الحيض، بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم): دعى الصلاة أيام أقرائك[٢]، وقوله (صلى الله عليه وسلم) طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضان[٣].

٢- في القضايا النحوية والصرفية:

نقل أبو السعود أن الفعل (سفه)، بالكسر، متعد، وباللضم لازم، واستشهد بالحديث الشريف **[الكبر أن تسفه الحق، وتغمص الناس]** [٤].

واحتج أبو السعود[٥] على ما في كلمة (سنين) من لغات بالحديث الشريف: اللهم أجعلها عليهم سنين كسنى يوسف وسنين كسنتين يوسف[٦] باللغتين. وذكر الحديث بعد الإحتجاج بالشاهد الشعري المشهور:

دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا[٧]

ومثل على التعدية بالباء بقوله (صلى الله عليه وسلم): سبقك بها عكاشة[٨] ويبقى السؤال هل يحتج أبو السعود برواية الحديث النبوي في إثبات قوانين الإعراب بعد هذا التمثيل؟

---

[١] التفسير، ج١، ص ٢٤– ٢٥.

[٢] أخرجه: الطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ) مسند الشاميين، ط١، (تحقيق: حمدي السلفي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ج٣، ص ٣٦٦.

[٣] التفسير، ج٢، ص ٢٢٥.

[٤] ينظر: التفسير، ج١، ص ١٦٢. والحديث أخرجه: الطبراني، سليمان بن أحمد: ت٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، ط٢، (تحقيق: حمدي السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣م. ج٢، ص ٦٩. وغمصه: بمعنى أحتقره. ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج٢، ص ٣٢٢ (غمصه).

[٥] التفسير، ج٣، ص ٢٦٣.

[٦] الحديث أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ). صحيح البخاري (الفتح)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج٣، ص١٨٠، رقم الحديث: (١٠٠٦).

[٧] البيت من الطويل. وهو للصمة بن عبد الله القشيري، ينظر تخريجه في: يعقوب، إميل المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط١، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ج١، ص ١٩٧، وجاء في خزانة الأدب، ج٨، ص ٥٨: ذراني من نجد...

[٨] ينظر : أبو السعود ، التفسير ، ج٣ ، ص٢٤٥ . والحديث خرجه : البخري ، الصحيح (فتح) ج١١، ص٣٠٣(رقم الحديث : ٥٧٠٥) ، وغيره .

ترجح الباحثة أن أبا السعود لا يميل إلى إثبات الوجوه النحوي، وقوانين الإعراب بروايات الحديث النبوي الشريف، وما أثبته في تفسيره لا يكفي للحكم بأنه يحتج برواية الحديث الشريف في إثبات قوانين الإعراب، فهى أحاديث قليلة جاءت في معرض الإعتضاد والتمثيل،لا الإثبات والتأسيس، لا سيما أن داب العامء الذي يحتجون برواية الحديث النبوي في هذا المجال، أن يعتمدوا عليها في تطبيقاتهم إعتماداً جلياً، ويستطيع القارئ أن يقف على هذا النهج في بصائرهم النحوية بوضوح لا أن يلتمسه وتأويل.

والذي يدعم هذا الترجيح، أننا نجد في تفسيره مسائل نحوية أحتج لها بغير الحديث النبوي، مع شهرة الحديث وإمكان الإحتجاج به ومن الأمثلة على ذلك:-

١- إحتجاجه[١] على إقتران خبر كاد بـ (أن) في القليل النادر بقول الراجز:

قد كاد من طول البلي أن يمصحا[٢]

وترك الإحتجاج بالحديث النبوي المشهور كاد الفقر أن يكون كفراً[٣]، وقد أحتج العلماء بهذه الرواية في هذا المعرض[٤].

٢- إحتجاجه على جواز حذف العائد من الجملة التي في باب الصفة بقول الشاعر[٥]:

فما أدرى أغيرهم ثناء وطول العهد أم مال أصابوا[٦]

---

[١] التفسير ، ج١ ، ص٥٤ ، وجاء فيه : أن يمحصا وهو خطأ .

[٢] الرجز لرؤية بن العجاج. وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ج٣، ص ١١٣٥. ويمصحا بمعنى: يذهب وينقطع. ينظر ابن منظور، اللسان، ج٢، ص ٥٩٨ (مصح).

[٣] ينظر تخريج هذا الحديث في: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ). المقاصد الحسنة، ط٢، (صححه: عبد الله محمد الصديق)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٣١١.

[٤] ينظر مثلاً: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف، ط٤، (بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتب التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م. ج٢، ص ٥٦٧. وابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح (تحقيق: طه محسن)، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٩٨٥م. ص ١٦٠.

[٥] التفسير، ج١، ص ٩٩.

[٦] البيت للحارث بن كلدة، ونسبه بعضهم إلى جرير وليس في ديوانه. ينظر تخريجه في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج١، ص ٥٣، ومحل الشاهد: أصابوا، والتقدير، مال أصابوه.

وترك الإحتجاج برواية الجر في الحديث المشهور "هو لليلة رأيتموه"[١] قال السهيلي (ت٥٨١هـ) [٢] في توجيه رواية الجر في هذا الحديث رأيتموه في موضع نعت لليلة، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة، كما يحذف من الصلة[٣].

٣- إحتجاجه على حذف عامل النصب مع بقاء معناه، ورفع الفعل بعده بقول الشاعر، برواية الرفع[٤]

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي[٥]

وترك الإحتجاج برواية الرفع في حديث اليهودي لا تسألوه لا يجئ بأمر تكرهونه[٦] قال السهيلي فإن قيل أي معنى أفادت إذا لم تعمل قلنا أفادت معنى الأسم الذي هو المصدر، فلولا تقدير (أن) ههنا، ما صح الإخبار عن الفعل، فقوله: لا تسألوه لا يجء أراد أن لا يجئ، أي لئلا يجئ[٧].

٤- إحتجاجه على جواز الإبتدائي بالنكرة بالإعتماد على واو الحال[٨] بقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق[٩]

وترك الإحتجاج بالحديث المشهور: دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبرمة على النار[١٠] وقد أحتج به العلماء[١١].

---

[١] أخرجه: مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) صحيح مسلم (بشرح النووي)، ط١، (إشراف: علي عبد الحميد)، دار الخير، بيروت، ١٩٩٤م. ج٧، ص ١٦٢. (رقم الحديث: ١٠٨٨)، كتاب الصيام، باب: لا إعتبار يكبر الهلال أو صغره.

[٢] أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله المهيلي المالقي، عالم بالعربية واللغة والقراءات، كان متقدماً بصناعة الحديث، مشاركاً في كثير من العلوم، روى عن خلق من العلماء، أضر وهو صغير، ودخل غرناطة ومراكش وبعد صيته، توفي سنة (٥٨١هـ) له: اللروض الأنف، ونتائج الفكر. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص ٨١.

[٣] ينظر: السهيل، الأمالي، (تحقيق: محمد إبراهيم البنا)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٩١.

[٤] التفسير، ج١، ص ١٢٣.

[٥] البيت لطرفة بن العبد. وروى (أحضر) وبالوجهين: الرفع على حذف (أن) الناصبة، والنصب بإضمار (أن). وقد أستوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل، ج١، ص ٢٧٠.

[٦] أخرجه: البخاري، الصحيح (فتح)، ج١، ص٣٠١ (رقم الحديث: ١٢٥).

[٧] الأمالي، ص ٨٤.

[٨] التفسير، ج٢، ص ١٠١.

[٩] لا يعرف قائله. وينظر في: إميل يعقوب، المعجم المفصل، ج٢، ص ٦٠٩. والشاهد فيه قوله: ونجم قد أضاء إذ سوغت واو الحال الإبتداء بالنكرة.

[١٠] الحديث أخرجه: البخاري، الصحيح (فتح)، ج١٠، ص ١٧٣، (رقم الحديث: ٥٠٩٧). والبرمة: قدر من حجارة. ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج٤، ص ٨٠ (البرم).

[١١] ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٩٩، وهذا المثال يصلح عند توسيع مفهوم الحديث ليشمل أقوال الصحابة أيضاً.

وهذه، وإن لم تكن أدلة قطعية في المسألة، تظل قرائن جعلت الباحثة تميل إلى القول بترك أبي السعود الإحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الكليات النحوية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- القرآن الكريم
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبى السعود، محمد بن محمد العمادي (ت٩٨٢هـ)، تحقيق: ، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٣م.

ثانياً: المراجع:

- الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، البحر المحيط، ط١.
- ابن أبي مريم، نصر بن علي (ت ٥٦٥هـ). الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط ١، (تحقيق: عمر حمدان الكبيسي)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ١٩٩٣م.
- ابن الجزرى، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى النشر فى القراءات العشر(ت: ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: الأستاذ/ على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن الطيب اللغوي، محمد الفاسي (ت ١١٧٠هـ) فيض نشر الإنشراح من روض طي الإقتراح، ط١، (تحقيق: محمود يوسف فجال)، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٠م.
- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ)، المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: على الجندى ، والدكتور عبد الفتاح شلبى، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (تحقيق: على النجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، (عني بنشره: ج – برجشتر اسر)، دار الهجرة، د.ت.
- ابن زنجلة: عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.

- ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، ط ٣، (تحقيق: شوقي ضيف)، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط٤،
- البيضاوي، عبدالله بن عمر (ت٦٩١هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط١ (إعداد: محمد المرعشلي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م.
- الحجة في علل القراءات السبع، ط ٣، (تحقيق: على النجدي، عبد الفتاح إسماعيل)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- الرجز لرؤية بن العجاج. وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ج٣.
- الزرقانى، الشيخ محمد عبد العظيم (ت: ١٣٦٧هـ)، مناهل العرفان فى علوم القرآن:: حققه فؤاز أحمد زمرلى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- الزركشى، محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان فى علوم القرآن، تحقيق: أبى الفضل الدمياطى، دار الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ). المقاصد الحسنة، ط٢، (صححه: عبد الله محمد الصديق)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.
- السيوطى، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الاقتراح فى علم أصول النحو، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ) مسند الشاميين، ط١، (تحقيق: حمدي السلفي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، إعراب القراءات الشواذ، ط١، (تحقيق: عبد الحميد السيد)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط١، (تحقيق: محمد المصري)، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٩٨٧.
- ديوان الرجز لرؤية بن العجاج. وقد استوفى إميل يعقوب تخريجه في: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ج٣، ص ١١٣٥.
- محمد لطفي دحلان في رسالته: أثر النحو في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه.

– معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه: للخيرآبادى: الدكتور/ محمد أبـــو الليث الخيرآبادى، دار النفائس، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
(بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتب التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م.